



جامعة القاهرة التعليم المفتوح كود 432 الفرقة الرابعة : المحاسبة عن الموارد الذاتية للبنوك التجارية

جامعة القاهرة التعليم المفتوح كود 432 الفرقة الرابعة : المحاسبة عن الموارد الذاتية للبنوك التجارية

الموارد الخاصة بالبنوك التجارية هي موارد ذاتية دخلية وموارد خارجية أما عن الموارد الداخلية فهي رأس المال والاحتياطيات والارباح المرحلة وهو ما يطلق عليه حقوق الملكية .

أما عن الموارد الخارجية فهي التي يحصل عليها مقابل أنشطته وتقديم خدماته المصرفية من ودائع بانواعها ،

الموارد الذاتية الداخلية للبنك التجاري

أولاً : رأس المال المدفوع

هو القيمة الاسمية لاسهم رأس المال المدفوع من قبل المساهمين وطبقاً لقانون رقم 163 لعام 1957 يجب الا يقل رأس المال عن مائة مليون دنية ورأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنية ، أما عن أفرع البنوك الاجنبية يجب الا يقل المال المخصص لنشاطها عن خمسة عشر مليون دولار امريكي أو ما يعادله بالعملات الحرة .

ثانياً : الاحتياطيات " المبالغ المحتجزة "

هي مبالغ تستقطع من الارباح السنوية بغية عدم التوزيع وذلك لاغراض معينة من أمثلتها :-

الاحتياطي القانوني حيث يجب من صافي الربح %5 على الاقل لتكوين احتياطي قانوني ويجوز للجمعية العامة بناء على تقرير مراقبي الحسابات وقف تجنب الاحتياطي إذا بلغ نصف رأس المال .

كما يجوز استخدام هذا الاحتياطي لتغطية خسائر البنك

الاحتياطي الخاص : وفقاً لتعليمات البنك المركزي لا يجوز التصرف في رصيد هذا الاحتياطي الا بعد الرجوع للبنك المركزي .

الاحتياطيات الاخرى : مثل الاحتياطي العام لشراء سندات حكومية وإحتياطيات ارتفاع أسعار أصول ثابتة والاحتياطيات التدعيمي والاحتياطي الرأسمالي ، ومنها ما يكون إجباري العمل على تكوينها ومنها ما يكون إختياري

الدوافع التي وراء التقييد جزء من الارباح في شكل إحتياطي

- إعتبارات قانونية حيث تفرض التشريعات المختلفة ضرورة خصم نسبة معينة من الأرباح السنوية الأتقل عن 5% في شكل إحتياطيات قانونية وغيره وذلك لأهداف إقتصادية ومنها دعم المركز المالي.

- لمجابهة بعض الخسائر المحتملة في فترات مالية أخرى .

- إعتبارات تعاقدية كما في حالة طلب المقرضون تقييد توزيع الأرباح أو جزء منها خلال فترة سريان القروض بما يدعم المركز المالي .

ثالثاً : الأرباح المرحلة

وهي الأرباح الفائضة يتم ترحيلها إلى فترات لاحقة وغالباً ما يكون الهدف منها هو تمهد الدخل بمعنى أن مصلحة الإدارة أن تكون التوزيعات السنوية على المساهمين أو الملاك غير متباينة من فترة إلى فترة أخرى وذلك للحفاظ على مستوى التوزيع المعتاد للأرباح سنوياً

المعالجة المحاسبية لعمليات حقوق المساهمين

من تلك العمليات

1- عمليات إصدار الاسهم .

2- عمليات تخصيص جزء من الأرباح في شكل إحتياطيات .

3- عمليات توزيع الأرباح .

قيود عمليات إصدار الاسهم

بعد الموافقة على تأسيس البنك ووفقاً لرأس المال المحدد حسب القوانين المعمول بها يتم الترخيص له بإصدار عدد محدد من الاسهم وبناء عليه توجد مفاهيم متعددة لرأس مال الاسهم .

- رأس المال المرخص به : هو بعيد عن الحد الأقصى للاسهم المصرح بإصدارها بالنسبة للبنك ومعنى ذلك إمكانية عدم التقييد بإصدار كل الاسهم المصرح بها وبالتالي لا يعد عملية الترخيص بالإصدار عملية واجبة الإثبات بالسجلات .

- رأس المال المصدر : وهو عدد الاسهم الذي قام البنك بإصدارها فعلاً وهو يساوي أو يقل عن عدد أسهم رأس المال المرخص به .

- رأس المال المدفوع : وهو بمثابة الجزء المدفوع من رأس المال المصدر والذي يحسب بالمعادلة التالية

رأس المال المدفوع = عدد الاسهم المكتتب فيها X القيمة المدفوعة للسهم

- رأس المال الاضافي المدفوع : وهو حساب وسيط يتم إستخدمة لمعالجة فروق المبالغ المحصلة عن قيمة الاسهم المكتتب بها ويلاحظ أن جملة رأس المال المدفوع بالميزانية تشير إلى حساب رأس مال الاسهم مضافاً إليه حساب رأس المال الاضافي .

عند إصدار الاسهم بالقيمة الاسمية المحصل قيمتها دفعة واحدة يجري القيد التالي

من حـ / النقدية

إلى حـ / رأس مال الاسهم

" القيمة الاسمية المكتتب فيها والمحصلة دفعة واحدة "

عند إصدار الاسهم بعلاوة إصدار والمحصل قيمتها دفعة واحدة

من حـ / النقدية

إلى مذكورين

حـ / رأس مال الاسهم " القيمة الاسمية "

حـ / رأس المال الاضافي " علاوة الاصدار "

عند إصدار الاسهم وتحصيل قيمتها على دفعات

من حـ / النقدية

إلى حـ / قسط الاكتاب

عند إجراء تخصيص الاسهم

من حـ / قسط الاكتاب

إلى حـ / رأس مال الاسهم

عند طلب القسط الثاني

من حـ / القسط الثاني

إلى حـ / رأس مال الاسهم

عند تحصيل القسط الثاني

من حـ / النقدية

إلى حـ / القسط الثاني

حقوق المساهمين

رأس المال المدفوع XX

إحتياطيات XX

أرباح محتجزة XX

إجمالي حقوق المساهمين XX

لا يظهر في العرض السابق البند الخاص برأس المال الاضافي المدفوع " علاوة الاصدار " حيث تسير التعليمات على النمط التقليدي في المعالجة المحاسبية لعلاوة الاصدار عن طريق تعليقها على حساب الاحتياطي .

حـ / علاوة الاصدار

إلى حـ / الاحتياطي القانوني

عمليات تخصيص جزء من الارباح في شكل إحتياطي

إثبات ترحيث صافي أرباح العام القابل للتوزيعات

من حـ / الارباح والخسائر

إلى حـ / الارباح المحتجزة

إثبات ترحيل الارباح والخسائر المحتجزة في اول السنة المالية

في حال وجود أرباح مرحلة

من حـ / أرباح مرحلة

إلى حـ / أرباح محتجزة

في حال وجود خسائر مرحلة

من حـ / أرباح محتجزة

إلى حـ / خسائر مرحلة

إثبات قرار التخصيص

من حـ / الارباح المحتجزة

إلى حـ / الاحتياطي القانوني

إلى حـ / إحتياطي عام

إلى حـ / إحتياطي خاص

إلى حـ / إحتياطات أخرى

إلى حـ / توزيعات مساهمين

إلى حـ / حصص عاملين

إلى حـ / مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

حيث يكون رصيد هذه الحسابات معبراً عن الأرباح والخسائر المرحلة نهاية الفترة والتي تظهر بدورها في قائمة المركز المالي تحت مسمى أرباح وخسائر محتجزة ويمكن النظر لهذا الرصيد بإعتبار حلفة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي حيث يعكس نتائج كافة الأحداث .

عمليات توزيع الأرباح

توزيعات الأرباح والتوزيعات النقدية هي السبب الرئيسي وراء قرار الاستثمار في الاسهم وتوزيعات الأرباح قد تأخذ شكل نقد أو أسهم كمنحة .

توزيعات الأرباح النقدية

عند صدور قرار بتوزيع الأرباح النقدية للمساهمين

من حـ / الأرباح المحتجزة

إلى حـ / توزيعات أرباح نقدية مستحقة

عند سداد قيمة التوزيعات النقدية

من حـ / توزيعات أرباح نقدية مستحقة

إلى حـ / النقدية

توزيعات الأسهم

قد توزع الاسهم على شكل منح أو توزع نقدي

عند صدور قرار توزيع أسهم كمنحة

من حـ / الأرباح المحتجزة

إلى مذكورين

حـ / أسهم منحة تقرير توزيعات

حـ / رأس المال الاضافي المدفوع " علاوة إصدار "

عند صدور شهادات أسهم كمنحة

من - / أسهم منحة تقرير توزيعات

إلى - / رأس مال الاسهم

جميع الحقوق محفوظة © مجلة المحاسب العربي